

الأردن... ومزايدات الإخوان



اعتاد الأردن على مواجهة التحديات، خصوصاً في عهدي الملك حسين والملك عبدالله الثاني. ما يحصل حالياً تتمتع لمزايدات ثبت في الماضي أن لا فائدة منها، لا للأردن والأردنيين ولا لفلسطين والفلسطينيين...

المملكة الأردنية الهاشمية في وجه كل العواصف التي ضربت البلدان القريبة منها؛ أين سوريا؟ أين العراق؟ أين لبنان؟ وفي حال كان المطلوب الذهاب إلى أبعد، أين اليمن؟ وأين ليبيا؟

كانت لديهم حالياً ذرة من الوطنية، يتوجب عليهم الوقوف في وجه كل من يمس بالمصالح الأردنية، بعيداً عن الشعارات التي لا تطعم خبزاً. ما يطعم خبزاً هو التعااطي مع لغة الأرقام. هناك اتفاق سلام بين الأردن وإسرائيل في 1994. قبل ذلك، وقعت مصر اتفاق سلام مع إسرائيل في آذار - مارس 1979. لم يذهب الأردن إلى اتفاق سلام إلا بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في أيلول - سبتمبر من العام 1993، أي قبل سنة وشهر من التوصل إلى اتفاق وادي عربة. حسناً، الخي الأردن اتفاق الغاز مع إسرائيل، كما يطالب الإخوان المسلمون، ما هي الخطوة التالية التي يمكن الإقدام عليها؟ هل الذهاب إلى المجهول يمكن أن يكون أساساً لأي سياسة من أي نوع؟ في منطقة تبدو مقبلة على تغييرات كبيرة، عرف الأردن كيف يحافظ على نفسه. استطاع تجاوز "الربيع العربي"، واستطاع تجاوز الاضطرابات الداخلية في العام 2018، وهو يواجه حالياً سياسة إسرائيلية ذات طابع عدواني وذلك للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق السلام في 1994. ليس سراً أن الحكومة الإسرائيلية تبحث عن عذر لإظهار الأردن في مظهر المتراجع عن تعهداته والتزاماته. في هذا المجال، كان إلغاء الأردن للاتفاق في شأن استيراد الغاز الإسرائيلي بمثابة هدية على طبق من فضة لبنيامين نتانياهو وحكومته. هل هذا ما يبحث عنه الإخوان المسلمون الذين وفر لهم الأردن في الماضي الحماية في مرحلة كانوا يتعرضون فيها للملاحقة في مصر وغير مصر؟ بعض المنطق ضروري بين حين وآخر. يفرض هذا المنطق طرح سؤال في غاية البساطة: لماذا صمدت

الأردن معاملة وتجهيزات في العقبة بغية استقبال الغاز الإسرائيلي في مواجهة انقطاع الغاز المصري في مرحلة معينة طالت أكثر مما يجب. ستكون فاتورة إلغاء الاتفاق الموقع مع إسرائيل كارثية، إذ معني ذلك أن تدفع الجهة الأردنية المعنوية عقوبة جزائية مقدارها مليار ونصف مليار دولار لتجمّع الشركات الأميركية والإسرائيلية. من أين يأتي الجانب الأردني بالمال لدفع مثل هذه العقوبة، وذلك في وقت يبدو أن الدول العربية القادرة في المنطقة لديها مشاغلها واهتماماتها؟ هناك الآن وضع جديد على الصعيد الإقليمي. مصر، نفسها، وقعت حديثاً اتفاقاً مع إسرائيل لاستيراد الغاز على أن يجري تسهيله في المصافي المصرية وتصديره إلى أوروبا. هناك تجاذبات محورها أبار النفط والغاز في البحر المتوسط. لو لم توقع شركة كهرباء الأردن اتفاقاً مع إسرائيل فرضته ظروف معينة في العام 2014 وفي الأعوام التي سبقتها، لكان في الإمكان الآن التوصل إلى اتفاق أفضل. لكن المشكلة تكمن في أن من الصعب، بل مستحيل، على بلد مثل الأردن توقع تغيير الظروف في ما يخص الغاز. ما لا يمكن تجاهله أن الإخوان المسلمين عملوا في مرحلة معينة، أي عندما حكموا مصر، على زرع الفوضى في سيناء وتعهدوا ممارسة ضغوط على الأردن عن طريق إمدادات الغاز. هذا ليس سراً. ما ليس سراً أيضاً أن الوضع في سيناء بقي مهتزاً بعد إسقاط محمد مرسي. أكثر من ذلك، أن مصر مرت قبل اكتشافات النفط الأخيرة بمرحلة لم يعد الغاز الذي تنتجه يكفي حاجاتها. في النهاية، لن يتمكن الإخوان المسلمون الأردنيون من ابتزاز الأردن بعدما عجزوا في الماضي عن ابتزازهم عن طريق إخوان مصر. إذا

الإسرائيلي في حال كان ذلك يساعد اقتصادها، خصوصاً أن الاتفاق في شأن الغاز الإسرائيلي وقع في العام 2016 وأن مذكرة التفاهم الأولى كانت في العام 2014. هل يتراجع الأردن عن اتفاق وقّعه شركة الكهرباء فيه مع مجموعة شركات أميركية وإسرائيلية تدعى "نوبل" قبل أكثر من ثلاث سنوات من دون أن يكون لديه بديل... أو لمجرد الحصول على رضا الإخوان المسلمين؟ هل يعرف هؤلاء أن انقطاع الغاز المصري في عهد محمد مرسي ويعدده كان يكلف الأردن خمسة ملايين دينار يومياً، أي ما يزيد على خمسة ملايين دولار؟ هل يعرف الإخوان أن الأردن اضطر إلى الاستعانة بالغاز الإسرائيلي بعد اعتماده على الفوبيل لفترة طويلة، مع ما يعنيه ذلك من أعباء ضخمة على بلد فقير لا موارد لديه ولا يمتلك سوى قليل جداً من الثروات الطبيعية؟

في خطابه أمام البرلمان الأوروبي قبل أيام قليلة، ركّز الملك عبدالله الثاني مجدداً على أهمية الاستقرار في المنطقة، وعلى أنه لن يكون هناك أي استقرار في الشرق الأوسط من دون العودة إلى خيار الدولتين. يعني ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، حيث لدى الهاشميين الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وذلك باعتراف من إسرائيل نفسها التي تسعى هذه الأيام إلى التراجع عن قسم لا بأس به من التزاماتها بموجب اتفاق السلام الذي وقّعه مع المملكة الهاشمية قبل ربع قرن. لا يمكن أن يندرج هذا التراجع الإسرائيلي سوى في ظل الرغبة في الاستمرار في سياسة توسعية تقوم على استمرار الاستيطان في الضفة الغربية من جهة، وإتمام عملية الاستيلاء على القدس من جهة أخرى. يتناقض هذا التوجه الإسرائيلي مع جوهر السياسة الأردنية القائمة على خيار الدولتين ورفض الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بقوة الاحتلال. لا يحتاج الأردن إلى دروس من أحد في وقت يتعرض فيه إلى هجمة إسرائيلية شرسة بسبب تعارض مصالحه مع مصالح حكومة بنيامين نتانياهو التي قرّرت دفن خيار الدولتين على أرض فلسطين. هذا لا يمنع الأردن في المرحلة الراهنة من السعي إلى الدفاع عن مصالحه ومصالح شعبه بكل الوسائل المتاحة، بعيداً عن المزايدات والمزايدات. مثلما أن تكون حاجزاً في وجه السياسة الإسرائيلية التوسعية، لا شيء يمكن أن يحول دون استيراد الغاز

لن يتمكن الإخوان المسلمون الأردنيون من ابتزاز الأردن بعدما عجزوا في الماضي عن ابتزازه عن طريق إخوان مصر. إذا كانت لديهم حالياً ذرة من الوطنية، يتوجب عليهم الوقوف في وجه كل من يمس بالمصالح الأردنية

الأردن ما كان ليلجأ إلى مثل هذا الخيار لو وجد في حينه أفضل منه. حاول مع الجزائر من دون نتيجة. حاول مع قطر. كان السعر المطلوب للغاز القطري مرتفعاً جداً. تطورت الأمور مع مرور الوقت وأقام

حزم حكومة حمدوك والمضي نحو سودان جديد

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

الدولة. كما منحت رئيسها قوة إضافية في المفاوضات الجارية مع الجبهة الثورية، الممثلة للحركات المسلحة في الأقاليم المختلفة، لأنها أوصلت إليهم إشارة واضحة بأن التمرد أو الانقلاب أصبحا ممنوعين وتقف أمامهما مصداقاً قوياً. فبعد أن كانت هذه التصرفات عملاً شائعاً وأضفت سياسات البشير مبررات عليها، أضحت من الصعب القبول بها في المرحلة الحالية. بعثت الوثيقة أيضاً برسالة لبعض القوى التي تنتهج طريقة مراوغة لتحقيق مكاسب لأحزابها وتجمعاتها السياسية. حيث درج هؤلاء على التكسير في عظام الحكومة وتكرار الحديث عما تحمله من محاصصة والدفع نحو استبدالها بذريعة عجزها عن الفصل في غالبية الملفات، وأدت إجراءاتها المتنازعة إلى نتائج قائمة. وهناك من طالبوا بإجراء انتخابات مبكرة لحسم القضايا المعلقة، ولم ينصرفوا عن تكرار الحديث عن الفجوات السياسية بين الجسم العسكري والمدني في السلطة. أكدت الحكومة أنها غير عابئة بهذه النوعية من التخرصات، وأنها تقيم وزناً للثقة الثقيلة التي تديرها والتي لا تسمح لها بالالتفات إليها أو بسارار، وماضية في التعامل مع الأزمات وحلها بالأنوار التي تتناسب مع التعقيدات التي تمر بها البلاد، وليس بالطريقة التي تتمناها بعض القوى السياسية، فالدمع المعنوي الكبير الذي حصل عليه حمدوك يكفيه لمواصلة الصمود.

قد يكون هناك إحباط ناتج عن عدم التقدم على مستوى قضايا حيوية، لكنه لم يصل لدرجة التشكيك في نوايا الرجل، الذي يمضي وفقاً للخطة المرسومة في البحث عن سودان يقوم على أساس المواطنة ويستوعب الجميع. وهو ما جعله غير قلق من المشكلات التي تتفجر أو منزعج من الأحداث الدموية التي تظهر من وقت لآخر، لأنه في النهاية مدعوم من شريحة كبيرة من المواطنين، ولا تزال قوى إقليمية ودولية تعول على نجاحه في مهمته الشاقة.

بها تفادياً لتصاعد حدة الضربات، والحفاظ على الكيانات الخفية التابعة للحركة الإسلامية، انتظاراً لمرحلة يتم الفصل فيها بطريقة ديمقراطية، والدخول في انتخابات على المستويات الرئاسية والبرلمانية والولائية.

الوثيقة التي قامت بها الحكومة السودانية لوأد تمرد المخابرات أشارت إلى أنها تستطيع التعامل مع المفاجآت التي تأتي من أي جهة كانت في الدولة، كما منحت رئيسها قوة إضافية في المفاوضات الجارية مع الجبهة الثورية.

ويرون أنها الوسيلة التي تثبت أن وجودهم عميق ومتجذر، لم تفلح معه كل عمليات الاقتلاع التدريجي. حيث تتراح قيادات الأحزاب الموالية للبشير لفكرة الاحتكام إلى اللعبة الديمقراطية، ولديها ثقة في الفوز، وهو ارتياح ناجم عن عدم قدرة المنافسين على ترتيب أوراقهم السياسية حتى الآن.

تفضي هذه المعطيات إلى أن ورقة فلول البشير لا تخلو من الأعباء السياسية لدى فريقين. أحدهما كامن في السلطة، والآخر ظاهر في المعارضة. بالطبع ليس هناك اتفاق مباشر بينهما، لكن ثمة من يستفيد من الزخم الذي يتقاسم الأناور، ويحقق من ورائه مصالح سياسية متشابكة يسعى لعدم التفريط فيها تماماً لتظل واجهة لتبرير بعض التصرفات العنيفة، وتفسير البطة في تحقيق إنجازات ملموسة.

أشارت الوثيقة العالمة التي قامت بها الحكومة لوأد تمرد المخابرات إلى أنها تستطيع التعامل مع المفاجآت التي تأتي من أي جهة كانت في

والاستقرار والوصول إلى تحقيق حلم السلام الشامل، وبناء سودان خال من أصحاب الميول العقائدية الذين مكثوا في الحكم طوال ثلاثة عقود.

تجد دوائر عسكرية في السلطة الانتقالية ضالعتها في الخروج من بعض المازق بتضخيم دور الحركة الإسلامية، وفتح ملفها بالتدرج وحسب الضرورة، وتأخير الدخول في عملية محاسبية واسعة مع أجنحتها المتباينة كي تتمكن هذه الدوائر من الحفاظ على نفوذها في الحكم، وربما إطالة أمد الفترة الانتقالية، وغض الطرف عن نقل القيادة في مجلس السيادة من الشق العسكري إلى المدني بعد نحو عام وفقاً للوثيقة الدستورية.

يبني أصحاب هذا الاتجاه حساباتهم المعلن على عدم قدرة الدولة على تحمل تجفيف منابع دفعة واحدة لتجنب حدوث ارتجاج في الهياكل الصلبة، وبالتالي تطول المواجهة، لأن كل خطوة تبعد الحكومة عن ضبط النظام العام توجي للفلول بالأمل في إمكانية العودة إلى السلطة، وتشجعهم على الصمود في مواجهة تداعيات ما تم أخاذه من خطوات حازمة.

منح هذا التفكير أيضاً أعوان نظام البشير فرصة للخروج على قواعد الانضباط التي أعلنت بعض القيادات الحزبية القريبة منه عن التمسك

والإعلام وفي مؤسسات متباينة. بات كل تحرك تقوم به السلطة الانتقالية في اتجاه تقليص روافد النظام السابق يلقي ترحيباً كبيراً من المواطنين، ويشجعها على عدم التوقف عن استكمال المهمة قبل أن يتمكن هؤلاء من تثبيت حضورهم في الشارع بما يضاهي من صعوبة اقتلاعهم، لأنهم يعملون على إيجاد أمر واقع يجبر الحكومة على القبول به، ويقود في النهاية إلى عودتهم إلى السلطة براء ناعم ديمقراطي أو خشن انقلابي جديد.

المشكلة أن هناك علاقة طردية بين التصعيد ضد الفلول والانتفاف حول الحكومة. كلما خُطت الحكومة خطوة ضد الفريق الأول تزداد شعبيتها وتحتضن المزيد من الثقة وتتعزيز علاقتها بالجسم العسكري في السلطة وتجنح الكثير من المكاسب المعنوية وتثبت أنها قناة طبيعية للنزعة السودانية، وتتوقف حملات التشكيك في بعض توجهاتها.

يأتي الخوف دائماً من أن تصبح مواجهة المحسوبين على البشير لعبة أو قشة تتعلق بها السلطة كلما ضاقت بها السيل وعجزت عن الوفاء بالاستحقاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تلجأ إليها لتساعدها على الهروب من مهمة تسريع تحركات جلب الأمن

تكانت مجموعة كبيرة من التحديات أمام عبدالله حمدوك رئيس الحكومة السودانية، وروّج البعض لفقدان الثقة تماماً في تجاوزها، لكن الحكومة أثبتت أنها قادرة على التعامل معها بحسم، وتمتلك الوسائل التي تمكنها من إطفاء النيران التي أراد البعض أن يُشعلها من خلال التفخ في تظاهر بعض العاملين في هيئة العمليات بالمخابرات قبل أيام.

كشفت السلطة الانتقالية بشقيها، مجلس السيادة والحكومة، أن هناك انسجاماً بين مكوناتها العسكرية والمدنية، ولن تتهاون مع عمليات التمرد السياسي أو الأمني أو حتى الوظيفي، وأنها عازمة على العبور بهذه المرحلة والتقدم على مستوى السلام، ولن يتم النكوص عن التعهدات السابقة، فضلاً عن الوقوف في مواجهة من يفكرون على تغيير المعادلة الراهنة وفوازاناتها الدقيقة أو من يخططون لانتخابات مسلحة مستقبلية.

كانت حكومة حمدوك في أشد الحاجة للتأكيد على أن انحراطها في حل مشكلات ما يعرف بالهامش والأطراف لن يثنيها عن التصدي لمساعي خلط الأوراق في المركز، وحرصها على مسار تسوية الأزمات، وتسير بالتوازي في معالجة حزمة كبيرة من القضايا المتفاقمة. الأمر الذي تلقفته بإيجابية دوائر سياسية وشعبية بدأت تتعلم من الركود الذي يعترى ملفات عديدة.

أوصل التعامل الحازم مع تمرد هيئة العمليات رسالة قوية لاتباع نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، بأن طريق توظيف الأزمات مسدود. وادى إلى زيادة انتباه الحكومة لخطورة الخلايا النائمة المؤتمرة بأوامر قيادات الحركة الإسلامية في الداخل والخارج. والأهم أنه يسرع من عملية تقويض نفوذ روافدها في الجيش والشرطة

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني